اختتم فعاليات الملتقى الخليجي الاقتصادي

«اتحاد الغرف الخليجية» يعرض على كوريا التعاون في تنمية المنشآت الصغيرة

اختتم اتحاد الغرف الخليجية مشاركته في فعاليات الملتقى الخليجي الاقتصادي والاستثماري الأول لمعرض المنتجات الكورية الذي نظمه الاتحاد في سيئول على مدى 3 أيام بالتعاون مع رابطة الأعمال الدولية الكورية «كيتا» بالتأكيد على وجود فرص كبيرة لتنمية التجارة والاستثمار المتبادل فيما بين دول المجلس وكوريا والذي بلغ في العام الماضي أكثر من 112 مليار دولار. وأبدى الاتحاد خلال مشاركته ولقاءاته مع قطاع الأعمال الكوري في سيئول حرصاً كبيراً على تنمية العلاقات وتنوعها لتشمل مجالات جديدة خاصة في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخليجية والاستفادة من الخبرات كورية في هذا المجال.

وعبر الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية عبدالرحمن حسن نقي في تصريح صحافي بمناسبة اختتام فعاليات الاتحاد في كوريا عن رضاه على المشاركة المتميزة في معرض المنتجات الكورية والتي جاءت تفعيلاً لمذكرة التعاون مع رابطة الأعمال الدولية الكورية لتنظيم المعارض وتبادل الوفود بين الاتحاد وقطاعات الأعمال الكورية.

ونوه بالجهود التي بذلها وفد اتحاد الغرف الخليجية والذي ضم عدداً من ممثلي الجهات الحكومية وقطاع الأعمال الخليجي، مشيداً في الوقت ذاته بتعاون رابطة الأعمال الدولية الكورية «كيتا» لتنظيم الملتقى والفعاليات المصاحبة.

وشهد الملتقى مشاركة فاعلة من ممثلي وفد اتحاد الغرف الخليجية مبرزين خلال مشاركتهم في الملتقى وجلسات العمل الأهمية التي تحظى بها العلاقات بين مجلس التعاون وكوريا الجنوبية. وركز المتحدثون من الجانبين خلال جلسات الملتقى الخمس التي عقدت يوم أمس بمشاركة 200 ممثلاً عن الاتحاد والهيئات والشركات الخليجية والكورية على أهمية تعزيز التعاون في مجالات قطاع البناء والمقاولات والبنية التحتية والرعاية الصحية والمستحضرات الطبية وتقنيات المعلومات والاتصال إضافة إلى الهيكل القانوني والمالي والثقافي في دول مجلس التعاون وكوريا وقضايا المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس وكوريا. وعرض الجانبان الخليجي والكوري المزايا النسبية التي تمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية والدور الكبير الذي يلعبه اتحاد غرف دول مجلس التعاون ورابطة الأعمال الدولية الكورية لتنمية علاقات المستثمرين بين الجانبين.

كما أبرز المعرض المصاحب الذي نظمه اتحاد الغرف الخليجية الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد كحلقة وصل مع المستثمرين الكوريين في دول مجلس التعاون الخليجي. وحرص الاتحاد على تنظيم المعرض بهدف التعريف بالخدمات التي تقدم للمستثمرين الأجانب وخاصة قطاع الأعمال الكوري والتسهيلات المقدمة لهم من الحكومات والهيئات الخليجية إضافة إلى التعريف بالشركات الخليجية الرائدة وعقد لقاءات بين رجال الأعمال الخليجيين مع نظرائهم الكوريين لبحث سبل تعزيز التعاون فيما بينهم في المرحلة القادمة.

وحرص رجال الأعمال الخليجيون بدورهم على الالتقاء بممثلي الشركات الكورية المشاركة في معرض المنتجات الكورية 2013 وتبادل المعلومات حول شركاتهم وتبادل المعلومات وبحث عقد صفقات لتبادل المنتجات في السوق الخليجية والكورية.

واتسمت المشاركة الخليجية في معرض المنتجات الكورية والتي تعد الأولى التي ينظمها اتحاد الغرف الخليجية بشمولية المشاركة من خلال طرح رؤى المستثمرين الخليجيين وقطاع الأعمال وعرض الفرص المتوفرة على الجانب الكوري وتقديم المعلومات اللازمة لقطاع الأعمال الكوري الذي قدم بدوره عروضا لفرص التعاون التي يمكن أن تنفيذها مع قطاع الأعمال الخليجي في الفترة المقبلة.

ضمن فعاليات صيف الباحة «باحة الكادي.. مصيف بلادي» 1434هـ تنفذ الإدارة العامة للشؤون الزراعية بالباحة مهرجان الرمان يوم 14 شعبان من الشهر الجاري وتشتهر بمنطقة الباحة بالعديد من المنتجات الزراعية وتكتظ أسواق الفواكه والخضار في منطقة الباحة بالعديد من المنتجات الزراعية على مختلف فصول العام. إلا أن الذي يلفت أنظار الزائرين في هذه الأيام فاكهة «الرمان» التي يبرز منها «رمان وادي بيدة»، الموصوف بمذاقه الطيب، وحجمه الكبير.

فعاليات الملتقى الخليجي الاقتصادي والاستثماري في كوريا

الرياض «الأقل» بين أعلى 10 مدن كلفة في السياحة

في الوقت الذي تتصدر العاصمة السعودية الرياض قائمة المدن الأرخص في العالم لإقامة السياح، لكنها أيضا الأقل «كلفة» بين أعلى 10 مدن في هذا القطاع، وفقا لصحيفة الحياة.

وتصدرت العاصمة النرويجية «أوسلو» قائمة المدن العشر، حيث على السائح أن يدفع 561 دولاراً لإقامة ليلة واحدة في أحد فنادق العاصمة أوسلو، بينما احتلت العاصمة السعودية الرياض ذيل القائمة بكلفة لا تتعدى 212 دولاراً لليلة.

وهيمنت على قائمة المدن العشر الأعلى كلفة مدن وعواصم غربية، باستثناء كانكون «المكسيك»، وبونتاكانا في الدومينيكان. وجاءت زيوريخ «سويسرا» ثانية «506 دولارات»، تلتها استوكهولم «504 دولارات»، ونيويورك «498 دولاراً»، ثم باريس «494 دولاراً»، وسيدني «445 دولاراً»، ولندن «437 دولاراً»، وكوبنهاغن «429 دولاراً»، وكانكون «426 دولاراً»، وأخيراً بونتاكانا «426 دولاراً».

أما قائمة المدن العشر الأرخص كلفة إقامة - بحسب مؤسسة «تريب آدفايزر» التي تقول إنها استقت إحصاءاتها من أرقام منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة - فتتصدرها العاصمة البلغارية صوفيا بكلفة لا تتجاوز 153 دولاراً لإقامة ليلة في أحد الفنادق، تليها العاصمة الفيتنامية هانوي «170 دولاراً»، ثم وارسو «181 دولاراً»، وشرم الشيخ «184 دولاراً»، وبودابست «186 دولاراً»، وبانكوك «194 دولاراً»، وكوالالمبور «210 دولارات»، وتونس «211 دولاراً»، وكيب تاون «212 دولاراً»، وأخيراً الرياض «212 دولاراً»، لتكون العاصمة السعودية بذلك الأعلى كلفة إقامة فندقية بين المدن الأرخص في العالم لإقامة السياح.

واردات السعودية من قطع غيار السيارات عبر دبي تصل 1.6 مليار درهم

احتلت إمارة دبي مركزاً إقليمياً وعالمياً لتجارة قطع غيار السيارات، حيث بلغت سنة 2012 نحو 37 مليار درهم بزيادة تبلغ 8 مليارات درهم عن العام 2011 والذي بلغ 36 مليار درهم، وفقاً لما أصدرته احصائيات جمارك دبي، وجاء هذا الإرتفاع إلى نجاحها في جلب المستثمرين والتجار بفضل التسهيلات الكبيرة والخدمات اللوجستية المقدمة لهم عبر جميع المنافذ الجمركية للإمارة التي تدعم تجارة قطع الغيار على صعيد التخزين والنقل.

وتستحوذ عمليات التصدير وإعادة التصدير على الحصة الأكبر من تجارة دبي الخارجية في قطع غيار واكسسوارات السيارات، فمن إجمالي وارداتها بلغت في عام 2012 نحو 22 مليار درهم تم تصدير وإعادة تصدير ما قيمته 15 مليار درهم إلى الأسواق الخارجية حيث تمثل نسبة 68 في المئة من قيمة الواردات.

على صعيد آخر تعتبر اليابان الشريك الاستراتيجي الأول لدبي في واردات قطع غيار واكسسوارات السيارات، حيث تصل حصتها من الواردات إلى 28 في المئة بقيمة 6.1 مليارات درهم، تليها الصين بحصة تبلغ 13 في المئة تعادل نحو 2.8 مليار درهم ثم كوريا الجنوبية وحصتها 11 في المئة بقيمة 2.3 مليار درهم لتصل حصة أكبر ثلاثة شركاء لدبي إلى 51 في المئة من إجمالي الواردات.

ماليزيا تقدم تسهيلات إجرائية لجذب المستثمرين الأجانب

كوالالمبور - «كونا»: تقدم السلطات الماليزية العديد من التسهيلات الاجرائية لاسيما في ادارة الهجرة والجوازات في خطوة لجذب المستثمرين الاجانب بهدف تشغيل العديد من المشاريع الاستثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد.

واعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق خلال القائه الخطاب الرئيسي لمؤتمر «الاستثمار 2013» امس عن تقديم سلطات الهجرة والجوازات تأشيرات متعددة الدخول للمستثمرين الاجانب ومدراء التمويل المالي لمدة تصل الى خمس سنوات.

وقال عبدالرزاق الذي يشغل ايضا منصب وزير المالية «نريد جعل ماليزيا مركزا لاقوى الاسواق نموا في العالم بما في ذلك قوة التمويل المالي والتنمية المستدامة ما يجعلها قلب الاقتصاد العالمي في القرن الـ21» مضيفا أن «الاقتصاد الماليزي يحاول بذلك ردم الهوة الاقتصادية والتجارية بين الشرق والغرب».

وذكر أن الحكومة الماليزية بدأت منذ ديسمبر الماضي بتقديم تأشيرات الى مدراء الشركات والمؤسسات الاجنبية او الخبراء المغتربين تصل الى عشر سنوات وانه تم اصدار 1600 تأشيرة من هذا النوع.

واوضح في السياق ذاته ان ادارة الهجرة والجوازات اطلقت في ابريل الماضي شعبة لخدمة الخبراء المغتربين والتركيز على جلب خبراء اجانب ذوي كفاءات عالية.

وأكد عبدالرزاق أن الحكومة الماليزية تعمل على تحديث التشريعات القانونية للعمال بالتركيز على زيادة حجم الانتاج وتنمية المهارات المتجددة.

يذكر ان ماليزيا تستضيف ابتداء من اليوم وعلى مدى يومين مؤتمر «الاستثمار 2013» لمناقشة العديد من قضايا الاستثمارات المحلية والاقليمية في مجالات الصحة العامة والعقارات والبناء والسياحة والسفر والبنوك الخاصة والتكنولوجيا والاتصالات والطيران والنفط والغاز.

عدد السياح الأجانب في ماليزيا يسجل نمواً قياسياً

كوالالمبور - «كونا»: سجلت ماليزيا نموا قياسيا في عدد السياح الاجانب بنسبة 15.9 في المئة في الربع الاول من العام الحالي حيث زاد عددهم على 6.4 ملايين سائح.

وقال وزير السياحة والثقافة الماليزي محمد نظري عبدالعزيز في تصريح للصحافيين امس ان عدد السياح الاجانب حقق ارتفاعا قياسيا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث كان عددهم 5.56 ملايين سائح.

واضاف عبدالعزز ان اجمالي الايرادات في العام الماضي ارتفع بنسبة 16.7 في المئة اي بقيمة 4.7617 مليارات دولار امريكي مقارنة بقيمة 4.0787 مليارات دولار امريكي في عام 2011.

واوضح ان هناك عوامل عديدة ساهمت في هذا الارتفاع منها ارتفاع عدد رحلات الطيران في بعض الوجهات الرئيسية لاسيما الوجهات الاوروبية من بينها شركات الطيران منخفضة التكلفة.

ولفت الى ان وزارة السياحة الماليزية تعمل من الآن على تنظيم العديد من الانشطة الترويجية للعام القادم تحت شعار «زوروا ماليزيا 2014».

«البنك الدولي» يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي

البنك الدولي

خفض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي قائلاً: إن الاقتصاد سينمو هذا العام بوتيرة أبطأ من العام الماضي بسبب ركود أسوأ من المتوقع في أوروبا وتباطؤ بعض الأسواق الناشئة في الفترة الأخيرة. وفي تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الذي يصدر مرتين سنوياً حذر البنك من أن الاقتصادات النامية الكبيرة التي قادت النمو العالمي في السنوات الأخيرة لن تشهد نفس الازدهار الذي شهدته قبل الأزمة المالية العالمية وسيتعين عليها التركيز على الإصلاحات الهيكلية لمواصلة النمو.

وتوقع البنك أن ينمو الاقتصاد العالمي 2.2 في المئة هذا العام بانخفاض طفيف عن نمو العام الماضي الذي بلغ 2.3 في المئة . وكان قد توقع في التقرير السابق في يناير نمواً بمعدل 2.4 في المئة هذا العام. وقال أندرو برنز كبير معدي التقرير إن من المتوقع أن يكون الاقتصاد العالمي أقل تقلبا في المستقبل لكن النمو سيتباطأ.

وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بمعدل ثلاثة في المئة في 2014 و3.3 في المئة في 2015.

وقال برنز للصحافيين «لا يتباطأ النمو بسبب قلة الطلب بل - من وجهة نظرنا - لأن النمو القوي الذي شهدناه في فترة ما قبل الأزمة يرجع إلى ظاهرة الفقاعات.»

وخفض البنك الدولي توقعه لنمو الدول النامية - التي سجلت العام الماضي أبطأ وتيرة لها في عقد - إلى 5.1 في المئة من 5.5 في المئة في تقرير يناير. وقال البنك إن من المتوقع ارتفاع النمو تدريجيا في المستقبل إلى 5.6 في المئة العام المقبل و5.7 في المئة في 2015.

«زين السعودية» تشارك في يوم المتبرعين بالدم

كرم مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض «زين السعودية»، نظير مساهمة الشركة في دعم مختلف البرامج والحملات التوعوية التي أقامها المستشفى، والذي تتضمن حملات التبرع بالدم والعديد من الفعاليات والأنشطة التي تهدف لرفع مستويات الوعي الصحي والوقائي في المجتمع، حيث نظمت الشركة حملة للتبرع بالدم في مقارّها الرئيسية في كل من الرياض وجدة والدمام.

وأوضحت الشركة أن هذه الحملة تأتي ضمن مشاركتها في فعاليات اليوم العالمي للمتبرعين بالدم الذي يوافق الرابع عشر من يونيو من كل عام، حيث بثت عددا من الرسائل التوعوية والتحفيزية لموظفيها للمشاركة والتفاعل مع هذه الفعاليات، وحثهم على دعم بنوك الدم من خلال التبرع الدائم.

يشار إلى أن «زين السعودية» أكدت ومنذ انطلاقتها في السوق السعودي حرصها على المشاركة في مختلف فعاليات وأنشطة الخدمة المجتمعية، وذلك تجسيدا لريادتها والتزامها في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وتبنيها للمعايير العالمية المتعارف عليها في نشاط المسؤولية الاجتماعية، والتي من أهمها رفع معدلات الوعي مجتمعياً وداخل بيئة العمل.

الجدير بالذكر أن مبادرة اليوم العالمي للمتبرعين بالدم تقام هذه الأيام للمرة العاشرة بإشراف منظمة الصحة العالمية، وتهدف إلى تشجيع التبرع الطوعي بالدم، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدم بالاعتماد على التبرعات الطوعية في جميع البلدان بنسبة 100 في المئة .

تكريم زين من مستشفى الملك فيصل التخصصي

وزير مالية الهند يتعهد بإجراء إصلاحات لإنعاش الاقتصاد

نيودلهي - «كونا»: سعى وزير المالية الهندي بي تشيدامبارام امس الى تهدئة المخاوف بشان انخفاض قيمة العملة الهندية متعهدا باجراء حزمة من الاصلاحات لإنعاش النمو الاقتصادي اثر تراجع قيمة الروبية الهندية.

وقال تشيدامبارام في مؤتمر صحافي امس انه «ليس هناك داع للقلق من تراجع قيمة الروبية الهندية بشكل اكبر حيث ستستعيد الخسائر التي تكبدتها في الايام القليلة الماضية وسيتحقق الاستقرار».

ووعد باجراء اصلاحات لجذب الاستثمارات حيث ستتم دراسة مجموعة من القرارات بما في ذلك التخفيف من الاضطرابات في الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومراجعة اسعار الغاز والفحم.

واعرب عن تطلعه الى اجراء المزيد من الاصلاحات متوقعا اتخاذ عدد من القرارات في شهر يونيو الجاري من شانها تسريع تنفيذ الاصلاحات وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

وقال انه سيتم اتخاذ قرار بشأن الفحم وتسعير الغاز وتخصيص الفحم لمحطات توليد الطاقة والحد من الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الدفاع وتنمية المهارات.

بي تشيدامبارام

وجاءت تأكيدات الوزير في اعقاب الانخفاض الحاد في قيمة الروبية يوم الثلاثاء الماضي حيث بلغت قيمتها 58.69 روبية مقابل الدولار الامريكي.

وبلغت قيمة تداول الروبية صباح امس الخميس 58.48 روبية.

واظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء في الهند في الـ31 من شهر مايو الماضي أن الهند اخفقت بشدة في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والتعدين متسببة في انخفاض النمو الاقتصادي في الهند او الناتج المحلي الاجمالي الى اقل مستوى له منذ عقد من الزمن بنسبة خمسة في المئة في السنة المالية 2012-2013.

وتبذل الهند جهودا كبيرة لجذب المستثمرين من جميع انحاء العالم حيث سعت عدة وفود هندية رفيعة المستوى وكبار الوزراء الهنود الى اجتذاب المستثمرين في جميع انحاء العالم لزيادة الاستثمار في الهند.

وخفضت الهند ايضا معدلات الضرائب للمستثمرين الاجانب على دخل الفائدة من الاستثمارات في الحكومة وديون الشركات بهدف الحصول على المزيد من التمويل لربط العجز في حساباتها وتحسين مكانتها الاقتصادية.

يذكر ان رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ قال في وقت سابق في شهر ابريل الماضي ان التباطؤ الحالي «مؤقت» معربا عن ثقته بعودة معدل النمو في الهند الى نسبة ثمانية في المئة.

ديلويت: البيانات المالية في النزاعات والدعاوى بين الشركات بدول «التعاون» تواجه مخاطر

تطرقت ديلويت في تقريرها الجديد الخاص بمنطقة الشرق الأوسط تحت عنوان «تحديات جمع البيانات المالية الالكترونية في المسائل الجنائية في دول مجلس التعاون الخليجي» الى التحديات الجمة المرتبطة بجمع وصحة البيانات المالية الالكترونية عند التحقيق الداخلي أو الجنائي في حالات التزوير والاختلاس أو في النزاعات والدعاوى بين الشركات في المنطقة. ويركز التقرير حول المسؤوليات والتحديات التي تواجهها أي شركة عند الحاجة إلى الولوج في هذه العملية المهمة والمصيرية أحيانا.

وفي هذا السياق، قال ريك باركر، المدير المسؤول عن ديلويت كوربوريت فاينانس ليميتيد «ديلويت» في الشرق الأوسط «عند هذه النقطة الحساسة في مسار أي شركة، من الضروري أن تحرص الإدارة على الحصول على النصيحة الصائبة والخبرة المناسبة لتوفير الحلول الصحيحة لتفادي فشل عملية الجمع والتدقيق في صحة البيانات المالية الالكترونية في التحقيقات».

ويحدد تقرير ديلويت ثلاثة سيناريوهات قد تتطلب جمع الأدلة الجنائية في البيانات المالية لدى الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشمل السيناريو الأول الشركات الدولية، التي تتعامل مع الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، والتي قد تحتاج إلى التحقيق في مزاعم حول نشاطات محظورة جرت في مكاتبها أو فرعها المحلي والتي يجب الابلاغ عنها للهيئات التنظيمية أكانت محلية أو دولية. وغالباً ما يرتبط مثل هذا الأمر بالاشتباه في خروقات حول المعاملات المالية مع بلدان خاضعة للعقوبات الدولية. أمّا السيناريو الثاني فيتعلق بقضايا التحكيم أو النزاع القضائي حيث تبرز الحاجة إلى تحديد الوثائق المالية ذات الصلة بالقضية للتصريح عنها. ويتعلق السيناريو الثالث بالشركات التي تعمل على التحقيق مع الموظفين لديها بسبب سوء التصرف وخيانة الأمانة، وهو ما يرتبط عادة بالتزوير أو الرشوة أو الاختلاس.

ويستطرد باركر، المتخصص في هذا المجال «حين ترى إدارة الشركة ضرورة في جمع البيانات المالية الجنائية، فهي تتوقع أن تكون عملية الجمع والمراجعة فاعلة دون أن تعرّضها للمزيد من المخاطر.

ويتناول تقرير ديلويت أيضاً عدداً من الجوانب المتعلقة بعملية جمع البيانات بشكل خاص، في ما يتعلق بالامتثال والالتزام بالقوانين المرعية الاجراء. كما يشير التقرير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كامل نطاق القيود القانونية التي تتمّ ضمنه عملية جمع البيانات، بالإضافة إلى الامور القضائية ذات الصلة، إذ يتطرق إلى مسألة الالتزام ليس فقط بالقوانين في دول مجلس التعاون الخليجي بل بمراعاة القوانين الأجنبية ذات الصلة خلال هذه العملية. كما يتضمن التقرير ارشادات مساعدة حول كيفية التماس الاستشارات القانونية، بالإضافة إلى توصيات مهمّة حول الجوانب التقنية لعملية جمع البيانات بهدف الحرص على عدم التغاضي عن بعض البراهين الأساسية في تلك الحالات.

توفر عملية جمع البيانات الجنائية بطريقة صائبة الأساس المتين للمراجعات والخلاصات والاجراءات القانونية اللاحقة. وفي هذا الاطار يختتم باركر قائلا: «ومع هذا القدر من النقاط المهمّة الواجب مراعاتها، لن تتمكن الشركات ومستشاروها القانونيون من الاعتماد على التكهنات بل وسيمكنها تفادي العديد من الأخطاء».

يمكن قراءة كامل التقرير عبر هذا الرابط: «تحديات جمع البيانات المالية الالكترونية في المسائل الجنائية في دول مجلس التعاون الخليجي».